

## التوجه نحو تأسيس شركات تابعة لتحقيق سياسة التنوع وصفة الشمولية في البنوك

### الإسلامية – بنك دبي الإسلامي انموذجا

Orientation towards establishing subsidiaries to achieve the policy of diversification and the recipe for universal banking in Islamic banks –  
Dubai Islamic Bank as a model



عبد اللطيف تيقان\*

جامعة خنشلة – الجزائر

abdellatif.tigane@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/02 تاريخ القبول 2023/04/16 تاريخ النشر 2023/05/14



#### ملخص:

تقوم المصارف بإنتهاج سياسة التنوع وتحقيق شمولية العمل المصرفي من خلال تأسيس شركات تابعة مختصة، تمكنها من دخول أنشطة غير مصرفية وتعمل على تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة وتنوع أساليب تقديم الخدمات في مجال الإستثمار وكذا زيادة العوائد و تنوع مجالات الاستثمار و تقديم خدمات مبتكرة لعملائها، وبإمكان المصارف الإسلامية الإستفادة من ذلك وكتساب صفة الصيرفة الشاملة .

**الكلمات المفتاحية:** سياسة التنوع، الصيرفة الشاملة، البنوك الإسلامية، الشركات التابعة، الخدمات المصرفية.

#### **Abstract:**

The banks pursuing a policy of diversification and achieving the universality of the banking business, Through the establishment of subsidiaries competent, Enabling them to enter the non-banking

\* المؤلف المراسل

activities, Access to integration between different activities , diversify the methods of providing services in the field of investment, and to provide innovative services to its customers, Islamic banks are also able to take advantage of it to acquire a recipe Universal Banking.

**key words:** diversification policy, universal Banking, Islamic banks, subsidiaries, banking services.

## مقدمة:

تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة، وتعمل على تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة وتنوع أساليب تقديم الخدمات في مجال الإستثمار، فهي تنتهج سياسة التنوع غير المترابط بدخولها أنشطة غير مصرفية تدعم الخدمات المصرفية وتساهم في تحقيق النمو للعائد، كنشاط الإستثمار التمويلي والتعامل بالعملات من خلال أسواقها المعروفة كالسوق الحاضرة والآجلة والعقود المستقبلية وسوق الخيارات 'كما تسعى إلى تحقيق التنوع الجغرافي، حيث تمارس البنوك الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة تنتشر فيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها، ويشير إلى البحث عن الزبائن القاطنين في دول أو مجتمعات مختلفة، ومن المفترض في هذا النوع من التنوع أن يكون لدى المصرف تجربة وخبرة كافية بالظروف الاقتصادية المختلفة' وطبعا لا تستطيع البنوك توسيع نطاق نشاطها ما لم تعد تنظيم نفسها بالشكل الذي يسمح بذلك، وتستطيع المصارف تحقيق ذلك من خلال تأسيس شركات تابعة مختصة، تمكنها زيادة العوائد و تنوع مجالات الاستثمار وكذا تقديم خدمات مبتكرة لعملائها، لأجل توزيع المخاطر والحفاظة على استقرار البنك والوقوف في وجه المنافسين، وتستطيع المصارف الإسلامية تحقيق سياسة التنوع في الأنشطة و المناطق والجغرافية و في القطاعات الاقتصادية وتحقيق مفهوم شمولية العمل المصرفي، من خلال شركات الشقيقة، بالإقدام على مجالات إستثمار جديدة واقتحامها، وهذا ما سنعالجه في هذه الورقة، حيث سنقسم بحثنا إلى العناصر التالية:

- الصيرفة الشاملة وسياسة التنوع.

- لحظة عن الصيرفة الإسلامية

- بنك دبي الإسلامي والتوجه نحو تأسيس شركات تابعة .

\* مشكلة البحث :

ومما لا شك فيه أن تأسيس البنوك لشركات تابعة يساهم في تطور أنشطتها وتنوعها، ومن هنا نستفسر عن أهمية هذا الأمر بالنسبة للصناعة المصرفية الإسلامية من خلال الإشكالية التالية:

" ما مدى التوجه نحو تأسيس شركات تابعة لتحقيق سياسة التنوع وصفة الشمولية في البنوك الإسلامية؟"

هذه التساؤل يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات على النحو التالي :

- ماذا نقصد بالصيرفة الشاملة؟

- ما ذا نقصد بسياسة التنوع المصرفي؟

- ما مدى إهتمام بنك دبي الإسلامي تطبيق سياسة التنوع بتأسيس شركات تابعة؟

\* فرضيات البحث :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- نقصد بالصيرفة الشاملة تلك المؤسسات المصرفية التي تتبع سياسة التنوع المترابط في مجال عملها .

- نقصد بسياسة التنوع المصرفي أن تقوم المصارف بالتنوع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية، بالإضافة إلى تنوع أدوات الإستثمار، وكذلك تنوع الأنشطة التي تتعامل فيها.

- ساهم بنك دبي في تأسيس بعض الشركات ذات الأنشطة المختلفة.

\* أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الإحاطة بمفهوم الصيرفة الشاملة كتوجه حديث للمصارف الإسلامية لمواجهة التحديات التي تواجهها في ظل العولمة المالية.
- إبراز أهم مجالات تطبيق سياسة التنوع المصرفي.
- إبراز مدى إتجاه المصارف الإسلامية نحو تأسيس شركات تابعة على أرض الواقع ممثلة في بنك دبي الإسلامي.

### \* أهمية البحث :

تنبثق أهمية البحث من إزدیاد الإهتمام المصارف بتجسيد مفهوم الصيرفة الشاملة، وتعدد الأشكال التي تأخذها المصارف ضمن مفهوم البنك الشامل، حيث تقوم بعضها بتأسيس شركات تابعة من أجل التوسع في أنشطة تحرمه القوانين السائدة أو أن هذه المصارف لا تمتلك الخبرات الكافية لذلك، وكذا التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية والبحث عن سبل لمواجهتها، وكذا أهمية سياسة التنوع في الإستجابة لاحتياجات العملاء المساهمة في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية والذي يعتبر مطلباً أساسياً لإستمرارها ونموها وانتشارها.

## 1 - الصيرفة الشاملة وسياسة التنوع.

تستند فكرة المصارف الشاملة على فلسفة التنوع الذي جاء بها الفكر الجديد لهاري ماركوتز عن مفهوم التنوع وأثره على تخفيض المخاطر، ففي عالم لا تتوافر فيه المنافسة الكاملة، يتوقع أن يترتب على تنوع نشاط البنك تخفيض في المخاطر التي يتعرض لها، دون أن يترك ذلك تأثيراً سلبياً على العائد، وينطبق ذلك على تنوع الودائع وغيرها من مصادر التمويل، بقدر ما ينطبق على مجالات إستثمار تلك المصادر.<sup>1</sup>

### أ - نشأة الصيرفة الشاملة.

ونشأت فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن خروجاً عن النمط التقليدي السائد في التمويل المصرفي، حيث تقوم البنوك الألمانية بصفة

عامة بتمويل الإستثمارات الصناعية طويلة الأجل وتبني سياسة إنشاء المشروعات الإنتاجية وتقديم التمويل اللازم لها، وحدثنا بدأ الكثير من دول العالم تبني هذا الإتجاه الآن وإن اختلف التطبيق من دولة إلى أخرى حسب نمط الجهاز المصرفي القائم.

وتعتبر التجربة الألمانية في، العمل المصرفي الشامل هي الرائدة في مجال التطبيق فترجع نشأته لأسباب تاريخية تمثلت في عدم وجود سوق رأس مال متطور بقدر كافي، ولذلك كانت البنوك هي البديل لهذا السوق في تمويل المشروعات، واستندت تنمية الصناعات في ألمانيا إلى البنوك، وأصبح التمويل الصناعي طويل ومتوسط الأجل من معالم الصرافة الألمانية حتى وقتنا الحاضر.<sup>2</sup>

و مع بداية عام 1960 تحركت البنوك التجارية الألمانية في إتجاه نموذج كامل للبنك الشامل، حيث سعت تلك البنوك إلى تقديم خدمات التجزئة المصرفية و منح الإئتمان الإستهلاكي و الإئتماني العقاري، و كذلك توسعت مجالات الإستثمارات المالية و أعمال الوساطة المالية الدولية، وقد تعمقت ظاهرة البنوك الشاملة في ألمانيا تدريجياً حتى أصبح الطابع الشمولي هو التسمية البارزة للعمل المصرفي ألمانيا، و يصل عدد البنوك الشاملة في ألمانيا حوالي أربعة آلاف بنك شامل يصل عدد فروعها إلى 45 ألف يعمل بها أكثر من 750 ألف عامل و يمثلون حوالي 3 % من إجمالي العمالة الكلية بألمانيا.<sup>3</sup>

ومنذ بداية السبعينيات بدأت فكرة العمل المصرفي الشامل في الإنتشار و التوسع لعدة عوامل منها الإتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك وإنحصار التخصص الوظيفي والقطاعي وسيادة مناخ التحرر من القيود في كافة الأنشطة المالية والإقتصادية، وزيادة حجم المخاطر التي تعرضت لها البنوك التجارية متمثلة في مخاطر تقلبات سعر الفائدة والديون المعدومة وإتجاه البنوك إلى تنوع عملياتها المصرفية، وزيادة التنافسية بين البنوك على الصعيد العالمي من ناحية، وتزايد منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للبنوك من

ناحية أخرى محليا وعالميا، يضاف إلى ذلك عوامل عديدة أخرى أدت كلها إلى تنامي الاتجاه نحو العمل المصرفي الشامل في كثير من دول العالم.<sup>4</sup>

**ب - تعريف البنك الشامل.**

تعد الصيرفة الشاملة من الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت بإهتمام كبير من المصارف التجارية على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة، ونضوج الوعي حول أهمية تطوير الإطار الهيكلي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة، ويقصد بالبنك الشامل ذلك المصرف الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية في كافة القطاعات، كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات، إلا أن هذا التعريف يوضح المفهوم الضيق للمصرف الشامل إذ أنه يركز فقط على تنوع مصادر التمويل وتقديم الائتمان.<sup>5</sup>

وتعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.<sup>6</sup>

وتعرف أيضا على أنه البنوك التي تقوم بتقديم كل الخدمات المصرفية التقليدية وغير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم، وتجمع في ذلك بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط التأمين وتأسيس الشركات أو المشروعات، ولا تقوم هذه البنوك على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي، بل تساهم في تحقيق التطور الشامل والمتوازن للإقتصاد، مع القيام بدور فعال في تطوير السوق المالية والبورصة، وكافة أوجه النشاط المالي والإقتصادي في المجتمع.<sup>7</sup>

وبصفة عامة يمكن القول بأن البنك الشامل هو ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها من ناحية ويقدم الإلتئمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية.<sup>8</sup>

### ج - أنشطة البنوك الشاملة.

هناك ثلاث خصائص أساسية يتميز بها أسلوب عمل المصارف الشاملة يمكن إنجازها فيما يلي:

**ج1 - أداء مجموعة متكاملة من الخدمات:** حيث تقوم البنوك الشاملة بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية والمستحدثة، وتعمل على دعم الإستثمار وتنميته، كما تعمل أيضا على تقديم خدمات التأمين، ويعد هدف تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة من الأمور التي يسعى إليها البنك لخدمة عملائه، وتنوع أساليب تقديم الخدمات وخلق تدفقات وعمليات إقراض جديدة، مثلا من خلال تقديم الإستشارات في مجال الإستثمار الذي يؤدي إلى الإستفادة من الموارد البشرية والخبرات في البنك وفي نفس الوقت تحريك الطلب على القروض والخدمات المصرفية الأخرى.

- التنوع بدخول أنشطة غير مصرفية تدعم الخدمات المصرفية وتساهم في تحقيق النمو للعائد، كمنشآت الإستئجار التمويلي والتعامل بالعملات من خلال أسواقها المعروفة كالسوق الحاضرة والأجلة والعقود المستقبلية وسوق الخيارات.<sup>9</sup>

**ج2 - الإنتشار:** حيث تمارس البنوك الشاملة أعمالها في مناطق جغرافية متعددة تنتشر فيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها، ويشير إلى البحث عن الزبائن القاطنين في دول أو مجتمعات مختلفة، ومن المفترض في هذا النوع من التنوع أن يكون لدى المصرف تجربة وخبرة كافية بالظروف الاقتصادية المختلفة،<sup>10</sup> وطبعاً لاتستطيع البنوك توسيع نطاق نشاطها ما لم تعد تنظيم نفسها بالشكل الذي يسمح بذلك.

ج3 - التنوع في مصادر التمويل والإستثمار: حيث تلجأ البنوك الشاملة إلى التنوع في مصادر تمويلها عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية، بالإضافة إلى تنوع أدوات الإستثمار، وكذلك تنوع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنوع المخاطر التي تتعرض لها:<sup>11</sup>

- تنوع مصادر التمويل إذ أن التعامل مع مختلف القطاعات يزيد من إحتتمالات إرتفاع الطلب على القروض وهو مايعني تبني نظرية إدارة المطلوبات (Liability Management Theory) التي تقضي بأن السيولة لايمكن تأمينها من خلال الإحتياطي الثانوي فقط وإنما يجب أن يتوجه البنك نحو مصادر تمويل غير تقليدية.

- التنوع في مجال الإستثمارات من خلال الإستثمار في الأوراق المالية مختلفة الآجال و المناطق وطبيعة الأنشطة و القطاعات، التنوع في مجال محفظة القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، و الدخول في مجالات إستثمارية جديدة من خلال تنفيذ عمليات الخصخصة للشركات الحكومية وإستبدال القروض الممنوحة للشركات بحصة في رأس المال.

- التنوع بدخول مجالات غير مصرفية وتمثل في:

\* الأنشطة التي يمارسها البنك نفسه:

تتسم الأنشطة غير المصرفية التي يمارسها البنك الشامل بان المخاطر التي تكتنفها عادة ما تكون في حدها الأدنى ومن ابرز هذه الأنشطة التأجير، تجارة العملة و تولي إصدار بعض الأوراق المالية و إدارة استثمارات العملاء.

\* الأنشطة غير المصرفية التي يمارسها البنك من خلال شركة شقيقة .

نتيجة لرغبة البنوك في ممارسة أنشطة غير مصرفية من أجل زيادة العوائد و تنوع مجالات الاستثمار قامت بإقتحام مجالات من شأنها تقديم خدمات مبتكرة لعملائها، لأجل توزيع المخاطر وبالتالي المحافظة على استقرار البنك والوقوف في وجه المنافسين وكذا مساندة النمو الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونتيجة لوجود حدود في مباشرة بعض الأعمال كالقيود القانونية التي تمنع على البنك التنفيذ المباشر لتلك الأنشطة،

بالإضافة إلى ذلك الخدمات غير المصرفية تحتاج إلى خبرة متخصصة لاعلاقة لها بالنشاط المصرفي.<sup>12</sup>

## 2 - لمحة عن الصيرفة الإسلامية.

### أ - النشأة والظهور.

ويرجع تاريخ العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى سنة 1940، عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للإدخار تعمل دون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي الشريعة الإسلامية، غير أن هذه التقنيات لم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر مع بداية الستينات بما كان يسمى " بنوك الإدخار المحلية "<sup>13</sup> التي أنشأها أحد رواد الإقتصاد الاسلامي وهو الدكتور أحمد النجار في مدينة " ميت غمر " حيث أول ظهر بنك إسلامي للتنمية المحلية يقوم بتجميع المدخرات من صغار الفلاحين و العمال في أماكن تواجدهم بقرى الريف و بوسائل صغيرة تناسب وعيهم و ثقافتهم، فتحقق معها تجاوزهم، و لقد نجحت التجربة في كسب ثقة المواطنين و تغطية الدوافع الادخارية لديهم و في تهيئتهم للمشاركة الإيجابية لتكوين رأس المال، حيث تضاعف حجم الإدخارات خلال أربع سنوات بـ (44.5 مرة ) أي إرتفع عدد المدخرين من 40944 سنة 1963 إلى 1828375 مدخر، أما الفروع فقد بلغت تسعة و عشرين فرعا و بلغ عدد العملاء حوالي مليون من مختلف الفئات و القطاعات، يضاف إلى ذلك أن هذه التجربة قد حققت مفخرة فقد وصلت نسبة السداد في القروض الممنوحة إلى 100 % رغم تواجدها بالريف، في حين أن خسائر مؤسسات الائتمان الزراعية الناشئة عن عدم السداد تصل إلى النصف في معظم السنين و رغم النجاح الذي حققته بنوك الادخار المحلية إلا أن عمرها كان قصيرا جدا حيث لم تتجاوز الأربع سنوات، و لعل فشلها يرجع إلى سببين أساسيين هما:

1- سبب سياسي يتمثل الدعوة إلى الأفكار الاشتراكية التي عاشتها مصر في تلك الفترة.

2- ما اعترى التجربة من نقص في الدراسات الجديدة حول مشكلات الإدارة الفنية و المشكلات الاقتصادية كمشكلة النقود و الائتمان.<sup>14</sup>

ثم ظهر بنك ناصر الإجتماعي كمحاولة ثانية بمصر سنة 1971م بإصدار قانون لإنشائه كهيئة عامة، تقوم بكل أعمال البنوك لكن دون التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً، بالإضافة إلى قيامها بتجميع الزكاة من الأفراد إختيارياً، وتنظيم صرفها في مصارفها الشرعية و إدارة نظام التكافل الاجتماعي،<sup>15</sup> هذا وقد تلا ذلك تأسيس بنوك إسلامية في بعض الدول الإسلامية الأخرى.

#### ب -تعريف المصرف الإسلامي.

ومن الصعب وضع تعريف محدد للبنك الإسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الإئتمان مهما كان نوعه، وفي غالب الأحيان لم تأت القوانين المنظمة للبنوك بهذا التعريف وإقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل مؤسسة ما بنكاً، وحتى التعريف التي وضعها الفقه تدور كلها حول الأعمال التي تقوم بها البنوك ليس إلا.<sup>16</sup>

فقد عرفتها إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية على أنها " تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً".<sup>17</sup>

ويعرفها الدكتور أحمد النجار على أنها " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية و تسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية إجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات التنموية".<sup>18</sup>

و يرى الدكتور عبد الرحمان يسري أحمد أن البنك الإسلامي " مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذاً أو عطاءً، فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب وحين ما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحداً مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة".<sup>19</sup>

فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الإقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الإجتماعية في المجتمع.<sup>20</sup> كما أن اهم ما يميز المصرف الإسلامي عن بقية المؤسسات الاقتصادية الأخرى هو الجانب الأخلاقي، فهو منهجها الأساسي، فالسلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية وجوده الخدمات وغيرها تعتبر من الميزات التي يجب أن تتميز بها المؤسسات الاقتصادية وتسير وفقها.<sup>21</sup>

### ج - وظائف المصارف الإسلامية.

تشتمل وظائف المصارف الإسلامية ما يلي:

- اجتذاب المدخرات من اجل استثمارها في القطاعات المختلفة.
- ادارة استثمارات أموال الغير، حيث يكون المصرف مضارباً لقاء نسبة من ناتج الاستثمار في حالة تحقيق الربح فقط واذا تحققت الخسارة فإنه المصرف يخسر جهده ووقته ويتحمل صاحب المال الخسارة المالية.

- استثمار الاموال، حيث يقوم المصرف بتوظيف الاموال المتاحة من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار التي يتلقاها بصفته مضارباً عن طريق تأسيس منشآت او الاسهام في منشآت قائمة.
- تقديم الخدمات المصرفية مقابل اجر محدد مثل الحوالات والشيكات وفتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان وتقديم الخدمات الاستشارية الخ، وهي تماثل الخدمات المقدمة من المصارف التقليدية.
- تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال الاقراض او من صندوق القرض او صندوق الزكاة والصدقات وذلك لتحقيق أهداف سياسية او حزبية معينة.
- الاتجار المباشر والاستثمار المباشر في المصارف الاسلامية، وذلك من خلال بيع ما سبق ان اشترته المصارف المذكورة من السلع بثمنه الاصلي مع اضافة هامش ربح عليه، وكذلك من خلال القيام بتأسيس مشروعات جديدة أو المشاركة في اخرى قائمة.
- ضمان الاموال سواء كانت حسابات جارية أو حسابات استثمار أو اموال الودائع.... الخ.

#### د - أهداف المصارف الإسلامية.

- للبنك الإسلامي أهداف متعددة يسعى إلى تحقيقها، ومن أهم تلك الأهداف ما يلي:
- تقديم خدمات مصرفية مميزة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - تشجيع الاستثمار وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية، حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل فيها والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح.
  - توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع لكي لا يكثر النقد المتداول فتقل قيمته.

- توفير التمويل الاستثماري لجميع المشاريع في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتعليمية والصحية، والتيسير على رجال الأعمال؛ للاستفادة من التسهيلات المصرفية.
  - ابتكار صيغ جديدة للتمويل، كالمراجحة والمشاركة والمضاربة، تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتتناسب مع المتغيرات الحديثة.
  - إيجاد نظام اقتصادي حر، والتخلص من التبعية الاقتصادية لغير المسلمين، بإيجاد بنوك إسلامية متميزة تدير اقتصادها بنفسها.
  - إدخال الخدمات الاجتماعية الهادفة؛ لإحياء صور التكامل الاجتماعي، مثل: جمع الزكاة وتوزيعها وفق المصارف الشرعية المحددة.
  - تقديم المشورات للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي.
  - القضاء على البطالة والفقر، ومحاربة الاحتكار والاستغلال الذي تفرضه البنوك الربوية.<sup>22</sup>
  - استثمار أموال المودعين بكل أمانة وفي جميع المجالات الحديثة التي تحقق طموحاتهم مثل المضاربة الشرعية في البورصة على الأوراق المالية المختلفة، والمراجحات في السلع الدولية، والأوراق المالية المتوفرة؛ سواء أكانت أسهما، أم صكوكا، أم شهادات استثمارية.<sup>23</sup>
- وحتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين ، لابد من انتشارها ، بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمعات ، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم ، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات، بحيث يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن

طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين ، أوعن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية، والإقليمية والدولية.<sup>24</sup>

وإستطاعت المصارف الإسلامية تحقيق سياسة التنوع في الأنشطة و المناطق والجغرافية و في القطاعات الاقتصادية، من خلال الشركات الشقيقة، بالإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التامين وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء. ولعل أهم العقود التي ساعدتها على دخول المجال الاستثمار تمثلت في عقد الاستصناع والذي يتدخل فيه البنك كعمول، المشاركة المتناقصة، الاجارة المنتهية بالتمليك (البيع التأجيري)، التعامل بسندات المقارضة.<sup>25</sup>

### 3 - بنك دبي الإسلامي والتوجه نحو تأسيس شركات تابعة.

#### أ - تقديم بنك دبي الإسلامي.

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة، بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم إمارة دبي بتاريخ 29 صفر 1395هـ، الموافق 12 مارس 1975م برأس مال قدره 3.798 مليار درهم إماراتي، بغرض تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية.

ويعد أول بنك إسلامي يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع نشاطاته، وأكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشتهر " بنك دبي الإسلامي " كشركة مساهمة عامة، ومدرجة في " سوق دبي المالي"، بمحفظة خدماته ومنتجاته المصرفية

المتنوعة التي تتفق مع أعلى معايير الجودة والابتكار والمرونة، يدير البنك حالياً شبكة تضم 90 فرعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هذا وقد عزز الأداء المتميز في سنة 2021 سمعة المصرف كمؤسسة رائدة ومبتكرة في سوق التمويل الإسلامي، حيث سجل نمواً مذهلاً في صافي الأرباح بلغ نسبة 39% بمبلغ 4.4 مليار درهم إماراتي مقابل 3.1 مليار درهم إماراتي في سنة 2020، كما حافظت مصادر التمويل والسيولة على قوتها، إذ بلغت ودائع المتعاملين حوالي 206 مليار درهم إماراتي، كما تكثفت جهوده الرامية لدعم الأسواق المالية الإسلامية في المشاركة والإصدار الناجح لصكوك التمويل بصفقات مشتركة بقيمة 25 مليار دولار أمريكي سنة 2021.<sup>26</sup>

ب- تأسيس الشركات التابعة وتجسيد سياسة التنوع في بنك دبي الإسلامي :  
وبممارسة البنك نشاطه من خلال مكتبه الرئيسي في دبي إضافة إلى فروع العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقدم البنك خدماته من خلال المكتب الرئيسي للبنك وفروعه والشركات التابعة والشركات :

جدول رقم (1): الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي.

الشركة	النشاط الأساسي	بلد التأسيس والعمليات	نسبة الملكية 2021
شركة دبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م.	خدمات الوساطة	الإمارات	99.0%
شركة ديار للتطوير العقاري ش.م.ع.	تطوير العقارات	الإمارات	44.9%
دار الشريعة لاستشارات التمويل الاسلامي ذ.م.م.	التمويل الاسلامي	الإمارات	100%
شركة التنمية للخدمات ذ.م.م.	خدمات عمالية	الإمارات	95.5%
التطوير الحديث العقارية	التطوير العقاري	مصر	100%
التعمير الحديث للاستثمار العقاري	التطوير العقاري	مصر	100%

100%	مصر	التطوير العقاري	التنمية الحديثة للاستثمار العقاري
99.0%	الإمارات	إدارة العقارات	شركة نسيح لخدمات إدارة العقارات
99.5%	الإمارات	طباعة	مطبعة بنك دبي الإسلامي ذ.م.م.
100%	الإمارات	خدمات مصرفية	بنك نور ش.م.ع
100%	باكستان	خدمات مصرفية	بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود
92.0%	الإمارات	تمويل	تمويل ش.م.ع
100%	كينيا	خدمات مصرفية	بنك دبي الإسلامي كينيا
100%	الإمارات	الاستثمار	الإسلامي للاستثمار العقاري المحدود
100%	الإمارات	تجارة السيارات	مركز دبي التجاري الإسلامي ذ.م.م
100%	الإمارات	الاستثمار	كريك يونيون ليميتيد م ح.م.م
99.0%	الإمارات	التطوير العقاري	شركة مدينة بدر للعقارات ذ.م.م
100%	الإمارات	خدمات توفير موارد خارجية وتسويق	خدمات التسويق المتميز ذ.م.م
100%	الإمارات	خدمات توفير موارد خارجية واستشارات	نور بو ذ.م.م
100%	الإمارات	خدمات إدارة العقارات	زوايا العقارية ذ.م.م

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك دبي الإسلامي 31 بتاريخ ديسمبر 2021، ص: 53.

كما قام المصرف بإنشاء العديد من الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي تم تأسيسها لإدارة معاملات محددة تتضمن صناديق استثمارية، ومن المتوقع إغلاق تلك المنشآت فور إنجاز المعاملات ذات الصلة، وفيما يلي قائمة بتلك المنشآت:

جدول رقم (2): المنشآت ذات الأغراض الخاصة التابعة لبنك دبي الإسلامي.

المنشأة	النشاط الأساسي	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2021
هولدايفست للاستثمار العقاري	الاستثمار	لوكسمبورج	100%

فرنسا الاستثمار العقاري ساس	الاستثمار	فرنسا	100%
اس آى آر ال باربانيرز	الاستثمار	فرنسا	100%
اس سي آى لو سيفاين	الاستثمار	فرنسا	100%
الإسلامي للتمويل التجاري	الاستثمار	الامارات	100%
شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة	الاستثمار	الاردن	40.0%
ليفان تون انفستمنت ليميتد	الاستثمار	الامارات	100%
بيترا ليميتد	الاستثمار	جزر كايمان	100%
ديار للاستثمار ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات	-
ديار للتمويل ذ.م.م	الاستثمار	الإمارات	-
بنك دبي الإسلامي إف إم ليميتد	الاستثمار	جزر كايمان	100%
شركة نور للصكوك المحدودة	الاستثمار	جزر كايمان	100%
صكوك نور من الشق الأول المحدودة	الاستثمار	جزر كايمان	100%
نور الهيكلية للشهادات المحدودة	الاستثمار	جزر كايمان	100%
نور للمشتقات المحدودة	الاستثمار	جزر كايمان	100%

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك دبي الإسلامي 31 بتاريخ ديسمبر 2021، ص: 54.

وفيما يلي لمحة عن بعض هذه المؤسسات ومجالات نشاطها:

\* **شركة الرمز كايبتال**: هي إحدى الشركات التابعة لشركة الرمز كوربوريشن، ومن أهم المؤسسات الاماراتية الرائدة في القطاع المالي وبخبرة تفوق الـ 25 عاماً والتي تقدم باقة خدمات متنوعة مع الالتزام بأعلى معايير الضوابط والحوكمة في مجال خدمات الوساطة في الاسواق المالية، حيث تعمل هذه الشراكة على تمكين متعاملي البنك ومنحهم خدمات متخصصة ومتنوعة في الاسواق المحلية والاقليمية والدولية.

\* **مؤسسة ديار** : منذ تأسيسها سنة 2002، برأسمال قدره 20 مليون درهم إماراتي، تحولت شركة "ديار" بشكل سريع إلى واحدة من أكبر الشركات العقارية في

المنطقة، حيث بلغ رأسمالها 5,78 مليار درهم إماراتي بعد طرح أسهمها للاكتتاب الأولي في مايو 2007. وقد سجل الاكتتاب الذي يعد الأكبر في تاريخ دولة الإمارات إلى الآن، إقبالاً ضخماً فاق جميع التوقعات، وقد أصبحت ديار التي تتخذ من دبي مقراً لها، مزوداً رئيسياً للخدمات العقارية الشاملة، ورائدة في جميع مجالات الأعمال التي تقوم بها والتي تشمل، التطوير العقاري المحلي والدولي، وإدارة العقارات والمرافق، وخدمات الوساطة والتأجير.

\* شركة "تمويل": هي شركة رائدة في مجال التمويل العقاري إقليمياً تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة بنمو متواز مع التنمية الاقتصادية والتنوع النامي في مارس عام 2004، وتقوم حالياً بتمويل عقارات تزيد قيمتها عن 10 مليار درهم. وتقدم اليوم مجموعة واسعة من المنتجات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مدعومة بخدمة عملاء ذات جودة عالية وحلولاً مبتكرة لتمويل البيوت. وفي يوليو عام 2006، حققت "تمويل" إنجازاً كبيراً بالتحول إلى شركة مساهمة عامة. وقد فاقت طلبات الاكتتاب العام كل التوقعات حيث تجاوزت المبلغ المطلوب بأربعمائة وخمسة وثمانين ضعفاً.<sup>27</sup>

\* مؤسسة دار الشريعة: تم تأسيس مؤسسة دار الشريعة للاستشارات المالية الإسلامية ذ.م.م في عام 2007 لتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المصرفية الإسلامية في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيق الحلول المبتكرة الفعالة تجارياً والملائمة قانونياً. وفي السابق، كانت دار الشريعة عبارة عن قسم تنسيق شرعي في بنك دبي الإسلامي. وتمثل دار الشريعة وحدة شاملة للعملاء الساعين للحصول على استشارة شرعية أو خدمات استشارية فريدة وتكلفة فعالة. ويتكون فريق العمل من الفقهاء والباحثين في علوم الشريعة الإسلامية والمحامين والمصرفيين خبراء سوق رأس المال وإدارة

الأصول والمحللين الماليين والمحاسبين المختصين في الشريعة ومستشاري تقنية المعلومات والمدققين المتخصصين في علوم الشريعة وخبراء التدريب في مجال الشريعة.

\* **شركة دبي الإسلامي للخدمات المالية:** تمثل مؤسسة فرعية مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي، وهي شركة متاجرة في السندات تم إطلاقها في عام 2001، بهدف تقديم خدمة المتاجرة في السندات بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في خدمات المضاربة التي تقدمها. ويقدم دبي الإسلامي للخدمات المالية لقاعدة عملائها المتنوعة لدى بنك دبي الإسلامي والجهات الاستثمارية الأخرى إمكانية إتمام المعاملات في أسواق الأسهم الإماراتية. تقوم شركة دبي الإسلامي للخدمات المالية بتوفير خدمات المضاربة، والتي تحكمها مبادئ الشريعة الإسلامية في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأسهم.

\* **نور بنك:** تتمثل أنشطته الرئيسية في تنفيذ الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال أدوات التمويل الإسلامي المتنوعة مثل الإجارة والمرابحة والوكالة والإستصناع والصكوك، ويتم تنفيذ جميع الأنشطة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية حسب القانون التأسيسي للبنك.<sup>28</sup>

\* **شركة نور للمشتقات المحدودة:** المنشأة تأسست في أبريل 2017 لتسهيل معاملات المشتقات الإسلامية لدى البنك.<sup>29</sup>

من الملاحظ أن بنك دبي الإسلامي استطاع من خلال شركاته التابع أن يتوسع في خدماته المصرفية المقدمة كما استطاع إقتحام عدة مجالات غير مصرفية والتي هي من صميم أنشطة و خدمات الصيرفة الشاملة، وكذا إنتهاج أساليب التمويل الإسلامية التي تتمتع بمزايا عديدة تجعلها تمثل أرضية مشتركة بين المؤسسات الإسلامية والمؤسسات التقليدية، كما استطاع تحقيق التنوع الجغرافي من خلال إمتداد أنشطة شركاته التابعة إلى مناطق مختلفة من العالم، ويمكن أن نذكر جملة من هذه الخدمات فيما يلي:

-إدارة الثروات - إدارة الصناديق-إدارة المحفظة المالية-التكافل للتأمين-إدارة الأموال-إدارة الأصول-إدارة العقارات -خدمات الوساطة المالية بإختلافها - خدمات الهيكله والاستشارة-إدارة إصدارات الصكوك-خدمات الأسواق المالية كالمضاربة الشرعية-تأسيس وإدارة الصناديق الاستثمارية.

كما إمتد نشاطه إلى المشاركة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة وتجارة وخدمات، وهو ما يدل فعلا أن هذه المؤسسات ساهمة بشكل كبير في تعزيز تحول بنك دبي الإسلامي إلى بنك إسلامي شامل بكل ما للمفهوم من معنى.

### الخلاصة:

تسعى المصارف لإنتهاج سياسة التنوع وتحقيق شمولية العمل المصرفي من خلال تأسيس شركات تابعة مختصة، تمكنها من دخول أنشطة غير مصرفية وتعمل على تحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة وتنوع أساليب تقديم الخدمات في مجال الاستثمار وكذا زيادة العوائد و تنوع مجالات الاستثمار و تقديم خدمات مبتكرة لعملائها، وبإمكان المصارف الإسلامية الإستفادة من ذلك وكتساب صفة الصيرفة الشاملة، و إستطاع بنك دبي الإسلامي من خلال شركاته التابع أن يتوسع في خدماته المصرفية المقدمة كما إستطاع إقتحام عدة مجالات غير مصرفية كإصدار الصكوك وكذا إدارة المحافظ المالية بالنيابة وتقديم خدمات صيرفة التأمين وغيرها من خدمات الصيرفة الشاملة، كما إستطاع تحقيق التنوع الجغرافي من خلال إمتداد أنشطة شركاته التابعة إلى مناطق مختلفة من العالم.

### الهوامش:

- <sup>1</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية (مدخل إتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2006، ص:63.
- <sup>2</sup> محمد عبد الحميد الشورابي، عبد الحميد محمد الشورابي، إدارة المخاطر الإئتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية 2002، ص:173.
- <sup>3</sup> بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 - 2006، ص:174.
- <sup>4</sup> رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النشر غير مذكورة، مصر، 2000، ص:59.

- <sup>5</sup> نفس المرجع السابق، ص: 59.
- <sup>6</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 52.
- <sup>7</sup> رايح عراب، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية (مع الإشارة إلى حالة مصر)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص: 198.
- <sup>8</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي (دراسة تطبيقية للنشاط الإئتماني وأهم محدداته)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ط2، ص: 43.
- <sup>9</sup> دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 53-54.
- <sup>10</sup> رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي - مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص: 177.
- <sup>11</sup> أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك (تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ص: 30.
- <sup>12</sup> ميهوب سماح، الإتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص البنوك والتأمينات، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2004/2005، ص: 56.
- <sup>13</sup> عادل عبد الفضل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية - دراسة مقارنة - دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 94.
- <sup>14</sup> جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص: 43.
- <sup>15</sup> الغريب ناصر، أصول الصيرفة الإسلامية، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص: 32.
- <sup>16</sup> عادل عبد الفضل عيد، مرجع سابق، ص: 397.
- <sup>17</sup> إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1977، المادة: 05.
- <sup>18</sup> أحمد النجار، مناهج الصحة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1979، ص: 95.
- <sup>19</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 259.
- <sup>20</sup> شاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2000، ص: 117.
- <sup>21</sup> حزة غندور، اليقظة الاستراتيجية ودورها في حماية سمعة المؤسسات (دراسة تحليلية)، مجلة القبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، أكتوبر 2022، ص: 1588، على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/482/6/2/203284>
- <sup>22</sup> منى إبراهيم التويجيري، مفهوم البنك الإسلامي وأهدافه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: [www.fiqh.islammessage.com](http://www.fiqh.islammessage.com)، أطلع عليه بتاريخ: 20/02/2021.
- <sup>23</sup> ابن يوسف بن خدة، الحطول الشرعية للإئتمان النوعي لدى المصارف الإسلامية، مجلة القبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، مارس 2022، ص: 558، على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/482/6/1/187067>
- <sup>24</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي، أحمد سليمان محمد الجرجري، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح، المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، جامعة فيلادلفيا (كلية العلوم الإدارية والمالية)، عمان، الأردن، يومي 04 - 05 جويلية 2007، ص: 13.
- <sup>25</sup> آمنة بوضياف، ليلي ساعو، سبل تفعيل الاستثمار الوفي في التنمية الاقتصادية المعاصرة - الجزائر أمودجا -، مجلة القبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2020، ص: 720، على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/482/4/1/119365>
- <sup>26</sup> البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك دبي الإسلامي 31 بتاريخ ديسمبر 2021، ص: 02.
- <sup>27</sup> البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك دبي الإسلامي 31 بتاريخ ديسمبر 2016، ص: 02.
- <sup>28</sup> نور بنك، البيانات المالية الموحدة بتاريخ 31 ديسمبر 2018، ص: 02.
- <sup>29</sup> البيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك دبي الإسلامي 31 بتاريخ ديسمبر 2021، ص: 15.